العدد الثالث
مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية
Journal Future of social sciences
أكتوبر ٢٠٢٠

رؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية

A future vision to alleviate the problem of violence against women from the perspective of general practice in social work

إعداد

أ.د/ أسماء محمد إبراهيم الجعفراوي

أستاذ مجالات الخدمة الاجتماعية

كلية الخدمة الاجتماعية- جامعة حلوان

٢٠٢٠م

رؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية.

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٠/٩/١١ تاريخ نشر البحث ٢٠٢٠/١٠/١

مستخلص:

يعتبر هذا البحث من البحوث الإستشرافية والتي تستهدف التوصل لرؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية: عرض وتحليل واقع مشكلة العنف ضد المرأة علي المستوي المحلي والعالمي، عرض وتحليل البحوث والدراسات التى ارتبطت بمشكلة العنف ضد المرأة، صياغة رؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلي الإجابة علي كافة تساؤلاتها.

الكلمات المفتاحية:

العنف ضد المرأة – الممارسة العامة للخدمة الإجتماعية.

Abstract:

This research is considered a forward-looking research aimed at reaching a future vision to alleviate the problem of violence against women from the perspective of general practice in social service, and this goal can be achieved through the following goals: Presentation and analysis of the reality of the problem of violence against women at the local and global level, presentation and analysis of research and studies Which has been linked to the problem of violence against women, the formulation of a future vision to alleviate the problem of violence against women from the perspective of general practice in social service, and the study has reached an answer to all its questions.

Key words: Violence against women - a general practice of social work.

أولاً: مدخل لمشكلة البحث.

تعد مشكلة العنف ضد المرأة أحد أبرز المشكلات الاجتماعية التى باتت تحيط بحياة معظم الفتيات والنساء بغض النظر عن السن وفى مختلف حدود الدخل والطبقة الاجتماعية والثقافية فهي مشكلة واسعة الانتشار وقائمة ومستمرة ليس علي المستوي المحلي فقط بل فى جميع أنحاء العالم (زايد، ٢٠١٠، ص ٣١٢)

وقد اكتسبت مشكلة العنف ضد المرأة اهتماما كبيرا بعد مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان، فى يونيو ١٩٩٣. حيث أوصي المؤتمر باعتبار العنف ضد المرأة انتهاكا لحق من حقوق الإنسان. ونص علي ذلك فى إعلان يلحق بالاتفاقية الدولية للقضاء علي كافة أشكال التمييز ضد المرأة، كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بناء علي توصية لجنة حقوق الإنسان بتعيين مفوض خاص لمتابعة مشكلة العنف الموجه ضد المرأة، مما ادى الى اعتراف الأمم المتحدة بحجم المشكلة، وأهمية رصدها، أسوة بكافة الانتهاكات الأخري لحقوق الإنسان (منظمة الصحة العالمية،٢٠١٧، ص٥)

لم يعد فى الإمكان تجاهل مشكلة العنف ضد المرأة، وعلي الرغم من أن تقييم حجم هذه المشكلة، والاتجاهات التى قد تسلكها بدقة قد يكون مع ذلك صعبا، فإن الاعتراف بتلك المشكلة واستنكارها يزداد اتساعا باستمرار، كما أنه يجب إلا يستخف بأهميتها، فمن المعروف أن الأرقام الرسمية كثيرا ما تهون من خطورة الوضع الحقيقي. كما أن الإحصاءات المتعلقة بحالات العنف الواقع علي المرأة لا تعكس بشكل دقيق وواقعي الحقيقة، ذلك لأن كثيرا منها لا يسجل لأن المجتمع يعتبر العنف الموجه ضد المرأة جزءا منها ومن ترتيبها (وهدان، ١٩٩٦، ص ٦٥)

ولقد أصبحت مشكلة العنف ضد المرأة من إحدي المشكلة التى أخذت فى الانتشار فى الكثير من المجتمعات المعاصرة سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة ويتفاوت حجم هذه المشكلة من مجتمع لأخر تبعا لثقافة وخصائص كل مجتمع من المجتمعات والإطار القانوني القائم بها (ابو النصر، ٢٠١٨، ص ٦).

واتسع الاهتمام بمشكلة العنف ضد المرأة منذ بضع سنوات، ففي يوم المرأة العالمي لعام ١٩٩٧م نددت نساء العالم بعدم وجود المساواة مع الرجل فى ميادين العمل، بدءا من الحياة السياسية حتى الأعمال المنزلية، كما نددت بانتشار أعمال العنف والتطرف، التى تكون المرأة ضحية لها فى كثير من الدول. وأوضح تقرير للأمم المتحدة أن ٢٥% علي الأقل من النساء فى العالم، تعرضن لنوع من الاعتداء الجنسي فى مرحلة من مراحل العمر (مركز النظم العالمية،٢٠١٧، ص ٨).

فالعنف ضد المرأة من أهم الأفات الاجتماعية الراهنة، ومن ثم جاء تقرير الأمم المتحدة ليعبرعن أشكال العنف المختلفة ضد المرأة حول العالم مثيرا للشجون والألم، وكاشفا عن حجم الانتهاكات الصارخة التى تتعرض لها المرأة حول العالم والتقرير قد شمل المحلي

والقومي والإقليمي والدولي،سجل العنف ضد المرأة فى الكثيرمن الدول ففي فرنسا ٩٥% من ضحايا العنف من النساء، ٥١% منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أقاربها،يعتبر سلوك انحرافي يظهر في صورة الغضب واستعمال أساليب العدوان والعنف بأشكاله المختلفة علي الأشخاص أوالممتلكات أوالتخريب وقد يكون بسبب عجز القائمين به عن تحقيق التوافق السليم مع أنفسهم ومع الآخرين من أفراد المجتمع ومع المجتمع نفسه،تشير الأرقام الصادرة عن البنك الدولي، أن ما لا يقل عن ٢٠% منهم فى مختلف العالم قد تعرض للإساءة الجسدية أو الاعتداء الجنسي، وتشير التقارير الرسمية فى الولايات المتحدة أن كل ١٥ ثانية تشهد تعرض أمرأة للضرب المبرح وأن ٣٠% منهم الأمريكيات يتعرضن للعنف أما فى فرنسا فإن النسبة تصل إلي ٥١% منهن ضحايا عنف الزوج، وأن ٣٥% من نساء فى مصر يتعرضن للعنف من قبل أزواجهن (تقريرهيئة الامم المتحدة، ٢٠١٧، ص ٣٧).

ويعد العنف ضد المرأة مشكلة عالمية، نظرا لانتشارها عبر دول العالم المختلفة، حيث لا ترتبط بدرجة تقدم المجتمع أو تخلفه، كما لا ترتبط بالمستوي الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي لأفراده، بل فى كافة الطبقات أو الشرائح المجتمع وليس فى طبقة دون الأخري أو لدي أبناء شريحة دون غيرهم، كما أن العنف ضد المرأة لا يقتصر علي العنف البدني بل يتسع ليشمل أبعادا أخري قد تكون أكثر خطورة مثل الإيذاء النفسي أو المعنوي أو المؤسسي أو المجتمعي، كذلك الأشكال المختلفة للحرمان التعسفي من بعض الحقوق التى تعد حقوقا أساسيا للمرأة .

وقد بدأت المرأة مؤخراً فى الإفصاح عما تتعرض له من انتهاكات وظل العنف ضد المرأة لقرون عديدة واحدا من أسرار العالم، فنجد أنه فى جميع مستويات المشاكل من الأسرة إلي الشرطة، إلي المحاكم، يتم تجاهل "العنف" بأشكاله العاطفية والنفسية والجسدية التى تعاني منها المرأة، إلا أن هذه المشكلة أصبحت أمرا مثيرا للقلق لافتة للنظروذلك لتزايد حجم هذه المشكلة من جهة، واتجاه العنف إلي أنماط غير مألوفة تتسم بالقسوة واللامبالاة من جهة أخري (فهيم، ١٩٩٩، ص ٨)

ومازال العنف ضد المرأة والفتيات مستمر بلاهوادة فى جميع القارات والبلدان والثقافات، وهو يحدث أثرا مدمرا علي حياة المرأة وعلي أسرهن وعلي المجتمع بأسره، ورغم أن معظم المجتمعات تحظر هذا العنف إلا أنه فى واقع الأمر يتم التسترعليه أو التغاضي عنه ضمنيا فى أكثر الأحيان، ومن أكثر أشكال العنف الذي تعرض له المرأة شيوعا علي نطاق

العالم هو العنف البدني، وأمرأة واحدة علي الأقل من بين ثلاث نساء (فى المتوسط) تتعرض للضرب أو لممارسة الجنس قسرا أو للإيذاء علي نحو أخر خلال فترة حياتها، ويزيد خطر تعرض المرأة اللاتي تتراوح أعمارهن بين (١٥- ٤٤) عاما للاغتصاب والعنف المنزلي (هيئة الأمم المتحدة، ٢٠٠٨،ص١١٥)

تؤكد البيانات الإحصائية الحديثة مدي انتشار مشكلة العنف ضد المرأة بنسب متباينة فى كثير من مجتمعات العالم سواء النامية أم المتقدمة، منها ٥٢% من النساء الفلسطينيات يتعرضن للضرب علي الأقل مرة واحدة، ٤٧% من النساء يتعرضن للضرب،فى الأردن بصورة دائمة، ٣٠% من النساء الأمريكيات يتعرضن للعنف الجسدي من قبل أزواجهن، ٩٥% من ضحايا العنف فى فرنسا من النساء، ٨% من الهند، ٦٠% في الضفة الغربية ودون ١٩ عاما يتعرضون للتهديد الجسدي واللفظي والمطاردة والتوقيف والاعتقال ولا يختص فئة معينة أو ثقافة خاصة للمرأة بل يشمل كافة الثقافات والدول المتقدمة منها وما تسمي بالدول النامية أو دول العالم الثالث (هيئة الإمم المتحدة،لجنة حقوق الإنسان،٢٠١٧،ص٤٦).

استنادا إلي تحليل بيانات مأخوذة من ١٤١ دولة، أن نسبة البلدان التى لديها قوانين لحماية المرأة من العنف زادت من ٧١% إلي ٧٦% بين عامي ٢٠١٣- ٢٠١٧ إلا أن الحماية القانونية لا تزال أضعف بكثير لكافة أشكال العنف وإعلان البنك الدولي فى ٢٠١٧ عن مجموعة من المنح بلغت إجمالا ٣,٤ مليون دولار علي مدي خمس سنوات، تهدف إلي الحد من العنف ضد المرأة والتصدي له.

وفيما يتعلق بأوضاع المرأة أيضا فى المجتمعات العربية فإن معظم الدراسات والتحليلات تشير إلي أن العقلية الذكورية المهيمنة في مواقع صنع القرار قد ظلت لفترة طويلة تؤكد علي ترسيخ فكرة الأدوار التقليدية للمرأة، فمازالت العراقيل تعوق تطورها وتثقل كاهلها، فمازالت المجتمعات العربية مجتمعات ذكورية تمنع علي المرأة ممارسة أعمال بعينها وتراها الطرف الضعيف الذي يحتاج إلي رعاية وحماية من الرجل الزوج أو الأب أو الأخ الذي يحدد مشاركة المرأة فى الحياة العامة (الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٩).

لذا فتأخذ مشكلة العنف ضد المرأة فى العالم العربي شكلا مغايرا، نظرا لما تتسم به تلك المجتمعات من خصوصية حضارية ذات طبيعة خاصة، وفى ضوء الاهتمام المحلي وبجمهورية مصر العربية بقضايا المرأة أتضح ما يلي:

(١) فـى الإطـار القـانوني:- يـنص الدسـتور المصـري لعـام ٢٠١٤ علـي عـدم التمييـز وتكافؤالفرص (المادة ٩، ١١، ٥٣) والمادة ١١ من الدستور الوحيدة التى تشير إلي العنف ضد المرأة صراحة وضمان تمثيل المرأة سياسيا والمساواة بين النساء والرجال فى جميع القضايا المدنيـة والسياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والمـادة (٥٣) تمنـع التمييزعلـي أسـاس النـوع الاجتماعي وتحمل الدولة مسئولية اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمكافحة كافة أشكال التمييز.

(٢) فـى الإطـار السياسـي:- أطلقت إسـتراتيجية وطنيـة لمكافحـة العنـف ضـد المـرأة فـى (٢٠١٥-٢٠٢٠) وعمـل علـي صـياغتها المجلـس القـومي للمـرأة وتعمـل علـي ثلاثـة محـاور أساسـية (الوقايـة، الحمايـة، الملاحقـة القانونيـة) فـى الاستشـارات والـدعم النفسـي وخـدمات التمكين.

(٣) فـي إطـار الحمايـة واللجـوء للقضـاء:- توجـد ثمانيـة ملاجـئ للمـرأة المعنفـة تابعـة لـوزارة التضـامن الاجتمـاعي وتخضـع لإشراف المجلس القومي للمرأة ولا توجد هنـاك تدابير قانونيـة لضـمان حمايـة المرأة اللاتـي يتعرضـن للضـرب فـى حـالات العنـف المنزلـي أوحمايتهـا أوتقييد تسـمح للسـلطات بـأمرمرتكبي العنـف المنزلـي إلـي تركـه أوالبقـاء بعيـدا(المجلس القـومى للمرأة،الاستراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة،٢٠١٥-٢٠٢٠)

تـأتي الإسـتراتيجية الوطنيـة لمكافحـة العنـف ضـد المـرأة كنـواة لبدايـة تغيـر حقيقـي وتتويجـا لسلسـلة مـن الجهـود المبذولـة للحشـد والتنسـيق وأيضـا اعتمـاداً علـي التزامـات مصـر الدولية التى صدقت عليها، خاصة الحقوق المحددة في الإعلام العالمي لحقوق الإنسان، وما يتسـق مـع المجتمـع المصـري ويحتـرم ثقافاتـه وتقاليـده العريقـة وبالتحديـد فـى الجوانـب التـى تتعارض بشكل صارم مع جميع أشكال العنف.

ولم يكن انتشار العنف فى الشارع المصري وليد متغيرات داخلية مرتبطة بطبيعة التفاعلات داخل المجتمع بل ارتبط كذلك بالعديد من العوامل والمتغيرات والمفاهيم المجتمعية الحديثة، وما يزيد من خطورة هذه المشكلة هو انتشارها فى كيان الأسرة المصرية، الأمر الذي حفز المتخصصين من الاهتمام بهذه المشكلة ليس لكونها تمس أخطر نظم المجتمع أهمية وهو النظام الأسري بل كذلك لكونه عملية معقدة جدا متعددة الأسباب ومن الصعب قياس درجة خطورتها على المرأة والأسرة والمجتمع(إبراهيم، ٢٠٠٤، ص ٢٤٧٤)

من هنا ظهرت الخدمة الاجتماعية كمهنة تهتم بالبناء الاجتماعي للمجتمع والأسرة ولها تـأثير إيجـابي فـى إحداث التغيير الـذي ينشده المجتمـع وذلـك مـن خـلال انتشـارها فـى

مؤسسات المجتمع وبالتالي يقع علي عاتق الأخصائيين الاجتماعيين مسئولية مواجهة التحديات الحاضرة التى تواجهها المؤسسات التى يعملون فيها، أثبتت الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية فعالية المهنة بنماذجها المختلفة فى مواجهة بعض مشكلة المرأة ومنها المرأة المعيلة والعنف الموجه ضدها وكذلك تقديم الدعم والمساندة لأسرها. كما أكدت الدراسات والبحوث فى الخدمة الاجتماعية أهمية الممارسة المهنية فى التخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة.

هذا وتقع مهنة الخدمة الاجتماعية في مقدمة المهن التى تسعي للتعرف علي وضع المرأة ودراسة مشكلةها بغية مساعدتها علي التخلص من مشكلةها والعيش بدرجة عالية أو علي الأقل مقبولة من الشعور بالإرتياح، والبحث عن الأساليب المثلي التى يمكن من خلالها مساعدة المرأة في التخفيف من مشكلة العنف ضدها

وبناء على ماسبق عرضه عن العنف ضد المرأة واهمية المشكلة وضرورة تعامل مهنة الخدمة الاجتماعية من منظور الممارسة العامة بصه خاصة بما تملكه من استراتيجات واساليب وادوات وتكنيكات تساعد الاخصائين الاجتماعيين على ممارسة ادوارهم المهنية المناسبة وفقا للمواقف والمشكلات المختلفة التى يتعاملون معها ونظرا لاهمية تحليل المحتوى كأداة من أدوات التى توصلت نتائج الدراسات الى ضرورة تطبيقية فقد تحددت مشكلة الدراسة فيما يلى :تحليل أحدث البحوث والدراسات العربية والأجنبية التى تناولت مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الإجتماعية وصولا الى وضع رؤية مستقبلية.

نستطيع من خلال ماسبق تحديد مجموعة من القضايا المرتبطة بمشكلة البحث-:

١- ما الواقع الفعلى لمشكلة العنف ضد المرأة محليا وعالميا؟

٢- مانتائج تحليل المحتوى للبحوث والدراسات العربية والاجنبية لمشكلة العنف ضد المرأة؟

٣- ماالياات التى يمكن ان يستخدمها الاخصائيين الإجتماعيين للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية؟

ثانيا: أهداف البحث: يسعي البحث لتحقيق هدف رئيسي هو:

"التوصل لرؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية."

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف التالية:

١- عرض وتحليل واقع مشكلة العنف ضد المرأة علي المستوي المحلي والعالمي.
٢- عرض وتحليل البحوث والدراسات التى ارتبطت بمشكلة العنف ضد المرأة.
٣- صياغة رؤية مستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: أهمية البحث: يحتل البحث أهمية خاصة علي المستويين النظري والتطبيقي.

(١) الأهمية النظرية: تتمثل الرؤية النظرية والإطار الفكري الذي تنطلق منه الباحثة فى تحليل البحوث والدراسات السابقة وكل هذه المعلومات النظرية يمكن أن تشكل إضافة للتراث الذي يمكن الباحثين فى هذا المجال من الإفادة فى هذا البحث بوصفها دراسة متخصصة فى التخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة.

(٢) الأهمية التطبيقية: أن النتائج التى سيتوصل إليها البحث يمكن من خلاله أن تضع الباحثة الرؤية المستقبلية التى تتعلق بآليات وأساليب التخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة حيث يمكن للجهات المعنية بقضايا المرأة ومشكلاتها كالجمعيات النسائية بخاصة ومنظمات المجتمع المدني الإفادة من تلك الاليات فى وضع السياسات والإجراءات العلمية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة علي جميع الأصعدة (الوقائي- العلاجي- التأهيلي)

(٣) الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة وتضافر كافة الجهود المبذولة لمواجهة مشكلاتها ومشكلة العنف ضد المرأة لما لها من أثار سلبية علي المرأة والمجتمع.

(٤) ما تمثله المرأة من قوي بشرية هائلة حيث أنها تمثل نصف المجتمع ومن ثم لابد من مساعدتها فى كافة النواحي حتى يمكن ان تشارك بفاعلية فى برامج التنمية وتأتي من توافقها مع رؤية مصر (٢٠٣٠) فى التنمية المستدامة.

رابعاً: تساؤلات البحث:

١- ما الواقع الفعلي لمشكلة العنف ضد المرأة علي المستوي المحلي والعالمي؟
٢- ما النتائج التي تم التوصل إليها أحدث البحوث والدراسات العربية والأجنبية المتعلقة بمشكلة العنف ضد المرأة؟
٣- ما الرؤية المستقبلية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية؟

خامساً: الموجهات النظرية للبحث:

أهم النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة:

يحظي مشكلة العنف ضد المرأة اهتمام علمي واسع، جاء هذا الاهتمام نتيجة لتزايد صورالعنف وأشكاله فى الحياة اليومية،وحول هذه المشكلة نجد الكثير من النظريات سواء فى علم الاجتماع أو العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخري عالجت ونظرت لهذه المشكلة، كلها قدمت أراءها وتصوراتها لإيجاد حلول لها، وهذا راجع لأصول النظرية وطبيعة دراستها للمجتمعات (هيئة الإمم المتحدة، ٢٠١٧).

(١) نظرية الأنساق الاجتماعية:

تعتبر نظرية الأنساق الاجتماعية أحدي النظريات التى تعتمد عليها العلوم الاجتماعية فى تفسيرها للعلاقات المتبادلة بين المنظمات وبعضها البعض وبينها وبين المستفيدين من خدماتها.

وفى ضوء نظرية النسق ينظر إلي المجتمع علي أنه نسق كلي يتكون من أنساق فرعية وهي عبارة عن أجزاء أو عناصر يعتمد كلا منهما علي الأخر وبمعنى اخرأن المجتمع يتألف من مجموعة من العناصر وهذه العناصر قد تكون ملموسة يمكن مشاهدتها مباشرة كالجماعات والمنظمات أو قد تكون تحليلية يمكن الاستدلال عليها في المشاهدة كالأدوار والأوضاع الاجتماعية والقيم والمعتقدات والمعايير والنظم الاجتماعية وبتطبيقها على موضوع البحث.

أ- المدخلات Input يتم فيها الأهداف، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، اللوائح والقوانين، العلاقات والاتصالات كمدخلات غير مادية تساهم فى إنجاز الأهداف إذا ما توافر حسن استثمارها.

ب- العمليات التحويلية (Through – puts) تتمثل فى مجموعة الإجراءات والجهود المبذولة من قبل المؤسسات فى حماية المرأة المعنفة والمتمثلة فى الأنشطة والعمليات المحققة للأهداف.

ج- المخرجات: الحد من مشكلة العنف ضد المرأة، رفع القدرات المؤسسية فى المؤسسات المعنية بقضايا العنف ضد المرأة، الوصول إلي أكبر تأييد ممكن من المجتمع لمكافحة مشكلة العنف ضد المرأة، زيادة وعي الجهات المتعلقة بقضايا المرأة حول أشكال العنف ضد المرأة.

د- التغذية العكسية: هي التعرف علي ردود أفعال المستفيدين (المرأة المعنفة) من المؤسسات ومدي استفادتهم من الخدمات للحد من مشكلة العنف ضد المرأة (Dary, 2008, p 24).

(٢) نظرية الصراع:

تفسر هذه النظرية العنف ضد المرأة فى إطار مفاهيم ومصطلحات السيطرة والضبط، فالرجال أكثر قوة من النساء، ومن هنا فهم يفرضون سيطرتهم علي النساء، وبالتالي كما أن العنف الذي يحدث فى المجتمع هو ميراث للظلم التاريخي بالإضافة إلي ما تعاني منه الأقليات من عدم الحصول علي نصيب عادل من الثورة والقوة. (الصاوي،٢٠٠٧،ص٩٠)

(٣) نظرية الضغط:

المقصود بها الضغوط ذلك المطلب التى ترغم الفرد علي الإسراع بجهوده وبالتالي تدفعه إلي العنف ويرون البعض الأخر أن العنف يتمثل فى كونه قوة رئيسية تعمل فى الاتجاه المضاد للأفعال المتعلقة بحاجات نفسية وهو مفهوم يرتبط علي نحو واضح بالضغوط الخارجية فى البيئة والتى من شأنها أن تدفع الفرد إلي سلوك الضغط(العطار،٢٠٠٠،ص١٨٥)

ويظهر العنف ضد المرأة في الحياة الأسرية عندما لا يستطيع الزوج أن يفي بمتطلبات دوره نظرا لمستوي تعليمه أو لتدني مكانته المهنية، أو لانخفاض مستوي دخله، أو لأن مكانته الاجتماعية أقل من زوجته مما يؤدي إلي معاناته من الضغوط التى قد ينتج عنها استخدام العنف ضد الزوجة وتكون هنا هدفا للتنفيس عما يعانيه من ضغوط (زايد، ٢٠٠٢، ص ٤٩)

(٤) النظرية المعرفية- السلوكية:

تعتمد هذه النظرية وتفسرسلوك العنف باعتباره نتيجة لنماذج الفكر المشوهه للفرد، فالأفراد يستجيبون لمفاهيم المعرفية عن البيئة بدلا من البيئة بينما تبحث نظرية التحليل النفسي عن الأسباب الكامنة فى الحياة المبكرة للفرد سنجد أن النظرية المعرفية السلوكية تبحث فى أفكار الفرد الخاطئة فى الوقت الراهن مثل الاعتقاد بأن العنف هو وسيلة لحل المشكلة وأن الإنسان القوي دائما ما يحصل علي ما يريد(عبدالعزيز،٢٠٠٧،ص٨٣.)

فالنظرية المعرفية السلوكية تركز على أن العنف ضد المرأة يحدث نتيجة لإدراك من حول المرأة وتصوراتهم،هى تعتبربمثابة الدوافع اللاشعورية للسلوك، لذلك يجب الإهتمام بتغييرتلك المدركات والتصورات لمواجهة العنف ضد المرأة .

(٥) النظرية النسوية:

تعبرهذه النظرية سوء معاملة المرأةعن طريق معرفة البناء الاجتماعي، ولذلك فهي تؤكد علي عدد من القضايا مثل ضرورة التأكيد علي الخبرات التى يكتسبها أفراد المجتمع بفكرة مؤداها أن العلاقات بين الجنسين تعد مكونا جوهريا من مكونات الحياة الاجتماعية، بمعني لا تتركز النظرية النسوية علي حياة المرأة فحسب ولكنها تمد اهتمامها أيضا إلي حياة الرجال وتعقد المقارنات بين طريقة حياة كل من الجنسين بغرض استخلاص استنتاجات تفيد فى أساليب التفاعل الاجتماعي بينهما (زهران وآخرون،٢٠٠٤،ص٧١)

سادساً: الإطار المنهجي للبحث:

(١) نوع البحث:

البحث من البحوث الإستشرافية حيث تعتمد هذه البحوث على دراسة وتحليل الماضى والحاضر فى ضوء الابحاث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث، استخدام التحليل الكمى والكيفى للاستنباط والاستشراف للمستقبل برؤية مستقبلية للتخفيف من العنف ضد المرأة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الإجتماعية للوصول إلي نتائج البحث المستقبلية(أبو النصر، ٢٠٠٥،ص ٣)

(٢) نوع المنهج:

استخدمت الباحثة المنهج التحليلي الاستقرائي يتمثل هذا المنهج فى الدراسة النظرية وذلك من واقع المراجع العلمية المتخصصة والمقالات المنشورة بالدوريات المختلفة والبحوث المتعلقة بالمشكلة موضوع البحث "العنف ضد المرأة" فى حدود علم الباحثة مع وضع رؤية مستقبلية مقترحة للباحثة للتخفيف من هذه المشكلة من منظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية.

(٣) أسلوب البحث ومحدداته:

اتساقا مع طبيعة البحث، فإن الباحثة لجأت إلي تحليل المضمون Content analysis وذلك للوصف الكمي والمنظم والموضوعي لتحديد بعض التغيرات التى تعكس المادة موضوع البحث (ابو المعاطي، ٢٠٠٥، ص ٣٩)

تم اختيار تحليل الموضوع Thematical analysis كشكل أساسي من طرق تحليل المحتوي الذي ينسجم مع طبيعة البحث الحالي التى تقوم بها الباحثة، وقد ارتكز تحليل تلك المضامين علي موضوع البحث من خلال "مشكلة العنف ضد المرأة" ومنظور الممارسة العامة فى الخدمة الاجتماعية للتخفيف من هذه المشكلة وحددت الباحثة فيها (الخصائص العامة – الموضوع والهدف – الإجراءات المنهجية– النتائج العامة).

(٤) عينة البحث:

توافقا مع أهداف البحث فقد ضم البحث فى حدود علم الباحثة البحوث المتخصصة في "العنف ضد المرأة" في الخدمة الاجتماعية ودورها فى التخفيف منها فى الفترة من (٢٠١٠–٢٠٢٠) التى نشرت في هذه الفترة لتتوفر الحداثة النسبية وهي أحد متطلبات البحث، وتم الإطلاع علي المصادر التالية (شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، بنك المعرفة المصري، المجلات والدوريات العلمية العالمية– مؤتمرات ومجلات كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان– مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم والرسائل العلمية (ماجستير– دكتوراه) والمقالات– مؤتمرات المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية وعددهم (٦٠) بحث علمي.

- العنف ضد المرأة:

أولاً: مفهوم العنف ضد المرأة:

١– التعريف اللغوي: العنف من الناحية اللغوي يعني: الخرق بالأمر وقلة الرفق به، والتعنيف يعني التوبيخ والتقريع واللوم (ابن منظور، ١٩٥٧،ص ٢٥٧).

٢– التعريف النفسي: فيعرفونه بأنه مدي واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذي أوالضرربالأخر، سواء أكان فردا أم شيئا، أو تحطيم الممتلكات، وقد يصل ذلك إلي التهديد بالقتل أوالقتل (بدران، ٢٠١٤، ص٢٢)

٣– التعريف القانوني: بأنه كل فعل إيجابي أو سلبي، مباشر أوغيرمباشر، مادي أو معنوي، موجه لإلحاق الأذي بالذات أو بأخر أو بجماعة، وهذا الفعل مخالف للقانون، ويعرض مرتكبه تحت طائلة قانون العقوبات (بدران، ٢٠١٤، ص٢٣).

كما يعني الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي أو البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية "فردية" أو جماعية (هيئة الامم المتحدة،٢٠١٧، ص ٢٦).

٤– التعريف الاجتماعي: فهو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون، والذي من شأنه التأثير علي إرادة فرد ما، وإذا ما طبقنا مفهوم العنف

من الناحية الاجتماعية علي مفهوم العنف ضد المرأة فإنه يمكن القول أنه: سلوك أو فعل عدواني ينتج عن وجود علاقة قوة غير متكافئة بين الرجل والمرأة، وما يترتب علي ذلك من تحديد الأدوار ومكانة كل فرد من أفراد الأسرة، تبعا لما يفرضه النظام الثقافي والاقتصادي والاجتماعي القائم فى المجتمع (أبو النصر، ٢٠١٨،ص ٣٩).

وقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العام ١٩٩٣ فى الإعلان العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة تعريفا حدد بمقتضاه العنف ضد المرأة بأنه: أي فعل عنيف قائم علي أساس النوع الاجتماعي ينجم عنه- أو يحتمل أن ينجم عنه- أذي أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما فى ذلك التهديد باقتراف هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء وقع ذلك فى الحياة العامة أو الخاصة، يشمل مفهوم العنف ضد المرأة الأنواع المختلفة من العنف، كالعنف الجسدي والنفسي والجنسي والأسري والمجتمعي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٧،ص.٦٠)

ومن هنا استطاعت الباحثة أن تحدد مفهوما إجرائيا للعنف ضد المرأة هو "كل أمرأة تتعرض إلي فعل عنيف يصدر ضدها يلحق بها أذي جسمي ونفسي واجتماعي ويترتب عليه قصور فى أدوارها الاجتماعية."

حجم المشكلة محلياً وعالمياً:

توفر المسوح السكانية التى تستند إلي تقارير الضحايا أدق التقديرات بشأن انتشار العنف الممارس من قبل الشريك المعاشر والعنف الجنسي فى المواقع التى لا تشهد حدوث نزاعات. وقد خلصت الدراسة التى أجرتها منظمة الصحة العالمية فى عشرة بلدان، معظمها من البلدان النامية، بشأن صحة المرأة والعنف المنزلي وهم من الفئة العمرية ١٥- ٤٩ سنة،بلغت ١٥% منهن فى اليابان و ٧٠% منهن فى أثيوبيا وبيرو عن تعرضهن لعنف جسدي أو عنف جنسي مارسه ضدهن عشرائهن وبلغت ٠,٣% إلي ١١,٥% من المرأة عن تعرضهن لعنف جنسي مارسه ضدهن أشخاص غير عشرائهن،يعتقد بعض الخبراء أن تاريخ العنف ضد المرأة يرتبط بتاريخ المرأة حين كان يتم اعتبارهن كتابع أو ملكية للرجال، فيما لعب الجندردورا فى تكريس خنوع النساء للرجال وحتى لنساء أخريات،وفى سنة ١٨٧٠ أوقفت محاكم الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بقانون عام كان ينص بأن للزوج "حق فى معاقبة زوجته المخطئة" وفى المملكة المتحدة كان هناك حق تقليدي للزوج فى إلحاق أي جسماني

"معتدل" للزوجة بدعوي "الحفاظ علي أدائها لمهامها" تم إلغاء هذا القانون العام ١٨٩١(ابو النصر،٢٠١٨،ص٤١).

هناك أرقام سجلت فى العنف ضد المرأة فى الكثير من الدول: ففي فرنسا ٩٥% من ضحايا العنف هن من النساء، ٥١% منهن نتيجة تعرضهن للضرب من قبل أزواجهن أو أقاربه أو أصدقائه. فعلي سبيل المثال: ففي كندا ٦٠% من الرجال يمارسون العنف، ٦٦% تتعرض العائلة كلها للعنف. فى الهند ٨ نساء من بين كل ١٠ نساء هن ضحايا للعنف، سواء العنف الأسري أو القتل. فى البيرو ٧٠% من الجرائم المسجلة لدي الشرطة هي لنساء تعرضن للضرب من قبل أزواجهن. أن ٦٠% من النساء التركيات فوق سن الخامسة عشرة تعرضن للعنف أو الضرب أو الإهانة أو الأذلال، علي أيدي رجال من داخل أسرهن، سواء من الزوج أو الخطيب أو الصديق أو الأب أو والد الزوج. أن (٥٠%) من النسبة الآنفة يتعرضن للضرب بشكل مستمر، وأن (٤٠%) منهن يرجعن السبب فى ذلك لظروف اقتصادية وتناول الكحوليات وأن (٢٥%) فقط من أولئك النساء اللاتي يتعرضن للضرب يقمن بالرد علي العنف بعنف مماثل، فى حين أن (١٠%) فقط منهن يتركن المنزل احتجاجا علي العنف الذي يتعرضن له، والغريب أن (٧٠%) من هؤلاء السيدات اللاتي يتعرضن للضرب لا يحبذن الطلاق حفاظا علي مستقبل الأولاد، فى حين أن (١٥%) فقط منهن لا يطلبن الطلاق بسبب حبهن لأزواجهن. وفى الولايات المتحدة يعتبر الضرب والعنف الجسدي السبب الرئيسي فى الإصابات البليغة للنساء (هيئة الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص٤٣).

هناك وقائع رئيسية عن العنف ضد المرأة:

١- يمثل العنف الممارس ضد المرأة سواء العنف الذي يمارسه ضدها شريكها أو العنف الجنسى الممارس ضدها إحدي المشكلات الصحية العمومية الكبري وأحد انتهاكات حقوق الإنسان.

٢- من عوامل الخطر التى تؤدي بالفرد إلي اقتراف العنف ضد المرأة تدني مستوي التعليم، والتعرض للإيذاء فى مرحلة الطفولة أو رؤية حالات من العنف الممارس ضد المرأة، وتعاطي الكحول علي نحو ضار، السلوكيات التى تميل إلي تقبل العنف، وعدم المساواة بين الجنسين. ومعظم هذه العوامل تمثل أيضا عوامل خطر تسهم فى إيقاع المرأة ضحية للعنف الذي يمارس ضدها.

٣- قد تسبب حالات النزاع والأوضاع التى تعقب النزاع وحالات النزوح فى تفاقم العنف القائم وظهور أشكال عنف جديدة تمارس ضد المرأة(مشروع دعم حماية المرأة، ٢٠١٩،ص٨٨).

ثانياً: خصائص العنف ضد المرأة: هناك خصائص لمشكلة العنف ضد المرأة منها:

المجتمعات العربية هي مجتمعات تتصف بالصفة الذكورية، فهي مجتمعات ذكورية أبوية، يمارس فيها الرجل أو الأخ أو العم أو الخال أو الجد أو أصحاب السلطة شكلا من أشكال الاستبداد من أعلي إلي أسفل، هو جزء من العنف العام المجتمعي الذي يمارس ضد المواطنين مثل العنف السياسي،يوجد عنف ضد المرأة الفقيرة والأمية هي أكثرتعرضا للعنف،أكثر المناطق ممارسة للعنف ضد المرأة هي العشوائيات،أقسي أشكال العنف ضد المرأة هو زنا المحارم،يوجد عنف ضد المرأة من قوانين الأحوال الشخصية أو قوانين الأسرة، القانون المدني، قانون العمل (أبو النصر، ٢٠١٨، ص ٨: ٩)

ثالثاً: أنواع العنف ضد المرأة: هناك صورعديدة من العنف يمكن تحديدها كالتالي:

التصنيف الأول: من حيث مدة وزمن العنف (مؤقت- متقطع- مستمر)

التصنيف الثاني: من حيث درجة العنف (بدرجة بسيطة، بدرجة متوسطة، بدرجة كبيرة)

التصنيف الثالث: من حيث مكان العنف (أسري، مدرسي، فى الشارع، فى بيئة العمل) (بنات، ٢٠١٦،ص ٢٣)

مستويات العنف: يمكن تحديد ثلاثة مستويات له كالتالي:

المستوي الأول: يتمثل فى الاستجابات التى تعبر عن توجيه الأذي للآخرين عن طريق السب والتعصب لفكر خاطئ والاستهزاء بمشاعر الآخرين.

المستوي الثاني: يتمثل فى الاستجابات التى تتضمن إمكانية الاعتداء علي الآخرين بالضرب والاشتباك بالأيدي والاعتداء علي ممتلكات الآخرين وإثارة الرعب لديهم.

المستوي الثالث: يتمثل فى الاستجابات التى تتضمن إمكانية الخروج علي المعايير الاجتماعية وقوانين المجتمع كجرائم القتل والاغتصاب وحمل السلاح والنهب وسرقة ممتلكات الآخرين (الهاشمية،٢٠١٧،ص ٦١).

هناك تصنيف اخر:

العنف الجسدي: يعني فعلا يحدث عن عمد يسبب أو يؤدي إلي إحداث ضرر أو تشويه أو خلل فى الأداء الوظيفي للجسم، وهو من أكثر أشكال العنف وضوحا، ويكون باستخدام الأيدي، أو الأرجل، أو أية أداة حادة. ويكون العنف الجسدي علي شكل الضرب أو الركل أو

العض أو الصفع، أو الدفع أو اللكم أو الحرق أو شد الشعر، أو الطرح أرضا أو الخنق أو التهديد بالأسلحة أو القتل (وزارة التضامن الإجتماعى،٢٠١٣،ص٢٣).

العنف النفسي: إن العنف النفسي مقترن بالعنف الجسدي، فالمرأة التى تتعرض للعنف الجسدي تصاب بمعاناة نفسية والعنف النفسي هو لب أشكال العنف جميعها وأساسها من حيث إن كل عنف يتضمن إساءة نفسية وجرحا لشعور المعنف كما يعد الاحتقار والمعاملة السيئة فى المنزل والتهديد بالطرد من المنزل من الأمور التى تسيئ لنفسية المرأة (المجلس القومى للمرأة،٢٠١٣، ص٢٢).

العنف الاجتماعي: يعني حرمان المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية، وانصياعها لمتطلبات من حولها الفكرية والعاطفية، ومحاولة الحد من انخراطها فى المجتمع وممارسة أدوارها، مما يؤثر فى استقرارها الانفعالي، ومكانتها الاجتماعية محاولة حرمانها من زيارة أهلها وأصدقائها وأقاربها، والتدخل فى علاقتها الشخصية، والتدخل فى اختيارها للأصدقاء وعلاقاتها بالجيران، وحرمانها من إبداء الرأي وعدم أخذ رأيها فى قرارات الأسرة والتدخل فى طريقة لباسها. كل ذلك من أجل الحد من نشاطاتها وعملها (الهاشمية، ٢٠١٧، ص ٦٦)

العنف الجنسي: يكون عنف الزوج الجنسي ضد زوجته بإجبارها علي المعاشرة الجنسية، دون مراعاة الوضع النفسي أو الصحي لها، ولجوء الزوج إلي استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته، ومن أشكال العنف الجنسي أيضا سوء معاملة الزوجة جنسيا، وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، واستخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجية علي قواعد الخلق فى اتصاله الجنسي بزوجته، وذم أسلوبها الجنسي لإذلالها وتحقير شأنها، ولومها علي عجزه أو تدني قدراته الجنسية(Timberlake, 2002, p8) .

يظهر العنف الجنسي علي شكل المعاشرة السيئة للزوجة، أو المعاشرة غير الشرعية أو الهجر. وقد تعود معاشرة الزوج السيئة أو غيره الشرعية لزوجته إلي نقص الوازع الديني لدي الزوج، أو لتأثره بالأفلام الجنسية، أو فقدانه وعيه بسبب شرب الكحول، أما بالنسبة للهجر، فربما يعتبرها الزوج طريقة لتعذيب الزوجة وتأديبها. إن حديثنا هذا يذكرنا بما حث عليه الله عزوجل– من ضرورة معاشرة الزوجة معاشرة حسنة (بنات، ٢٠٠٦،ص٢٦).

العنف الاقتصادي:قد تتعرض المرأة لشكل أخر من أشكال العنف، إلا وهو العنف المادي أو الاقتصادي، وهي طريقة أخري من طرق إساءة واستغلال سلطة من حولها. يتمثل ذلك

بحرمانها من المصروف، وذلك لإذلالها وزيادة شعورها بأنها لا تستطيع العيش دون احد يصرف عليها، خاصة إذا لم تكن المرأة تعمل، وفى حالة عمل المراة، قد يلجأوا لأشكال أخري من العنف المادي تتمثل بأن يحرموها من راتبها، أو يتحكموا فى طريقة صرفه (ابو المعاطى،٢٠١٠، ص.٤٠).

رابعاً: أسباب العنف ضد المرأة: في الواقع هناك العديد من الاسباب التى تسهم فى حدوث العنف ضد المرأة، فالعنف لا يولد من فراغ وإنما هو نتاج ظروف ثقافية واجتماعية واقتصادية وعوامل نفسية مختلفة، هوكالآتي:

(١) أسباب نفسية: إنّ الأسباب النفسية التي تشكلّت في شخصيات مُرتكبي العنف ضد المرأة في الصِغَر تؤثر بشكل كبير في سلوكياتهم والتي تظهر على شكل سلوك عدائي في الكِبَر؛ ومن أبرز هذه العوامل النفسية تَعرُّض مُرتكب العنف للإيذاء بأي شكل من الأشكال في طفولته، أو وجوده في بيئة أُسرية تنتشر بها حالات تعنيف الأبوين، أو اعتداء الأب على الأم بأي شكل من الأشكال، إلى جانب اضطرابات الشخصية التي قد تُؤدي إلى خلق شخصية مُعادية للمجتمع، فالتحكم في العنف يرتبط بزيادة قدرة الفرد علي التحكم في انفعالاته، كما أن المرض النفسي الذي يصيب بعض الأفراد سبب في ممارسة العنف وأن الشخصية المعنفة شخصية مريضة،. (الهاشمية، ٢٠١٧، ص ٦٨)

(٢) أسباب اجتماعية: إن الأسباب الاجتماعيّة من أبرزها لارتكاب العنف ضد المرأة، وتشمل تدني مستوى التعليم وتفشي الجهل بين أفراد المجتمع، وتدني المستويات المَعيشية، وتفشّي البطالة والفقر ،و تُشكل هذه الأسباب مُجتمِعَة ضغوطات نفسيّة على مُعيلي الأُسرة، فالاعتقادات الثقافية وثقافة الذكورة والاعتماد الاقتصادي تؤدي إلي عدم المساواة بين الرجل والمرأة، ومن خلال تنشئة الرجل بشكل مختلف عن المرأة فالرجل يتوقع منه المجتمع أن يسلك طريقه بعدوانية، ويرفض المجتمع هذا السلوك العدواني إذا صدر من المرأة (الهواش، ٢٠١٩، ص٥٠).

وتري بعض الثقافات أن المرأة لا ترتدع إلا بالضرب ونتيجة لهذه الاتجاهات الثقافية والاجتماعية تفرض القيود علي حرية الإناث، فالفتاة من الطفولة تجري تنشئتها علي أن تكون هادئة ولا يسمح لها بالخروج مع الأصدقاء، فى حين إن الولد يحصل علي وقت أكبر للعب والخروج مع الأصدقاء ويسمح له أن ينطلق خارج المنزل ليلعب، ومن هنا يعد العنف مؤشرا

لفشل الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية. (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة،٢٠١٥، ص ٥١).

(٣) أسباب زواجية:يتمثل ذلك فى الغيرة المذمومة، الشعور بعدم الأمن وانخفاض الثقة بالزوجة مما يجعل الرجل يميل إلي القوة فى سلوكه مع المرأة، ويحول حياتها إلي ذل وهوان، أو يتبادر للزوجة أن هناك أمرأة أخري فى حياته، وينشأ الصراع الزواجي من عدم إتفاق الزوج والزوجة بشأن أدوارهم فى الحياة وبيئة العمل وعدم إشباع الرغبات الجنسية لكلا الطرفين أو أحدهما، ونقص فى أساليب ومهارات التواصل التى يستخدمها الزوج مع الزوجة، إذ يصعب عليه التعبير عن أفكاره ومشاعره وانفعالاته، فيميل إلي توجيه اللوم للضحية ويفسر المواقف بشكل خاطئ.

(٤) أسباب ثقافية:العنف مفهوم ثقافي اجتماعي يختلف من مجتمع لأخر ومن ثقافة لأخري، فهناك ثقافات تعزز الدور السيادي والمهيمن للرجل فى الأسرة في حين تطلب من المرأة أن تمارس أدوار الخضوع والخنوع لمطالب الرجل وإلا تعرضت لعنف جسدي من قبل الرجل، كما توجد بعض الثقافات التى تدعم استقلالية الرجل بشكل واضح وكأنه ليس فى المرأة من حاجة فتعمل تلك الثقافة علي تكريس تفوق قيم الذكورة التى لا تؤمن بتوازن القوي بين الذكور والإناث، الجهل وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم احترامه، وما يتمتعه من حقوق وواجبات تعتبر كعامل أساسي للعنف. وهذا الجهل قد يكون من الطرفين المرأة والمُعنِّف لها، فجهل المرأة بحقوقها و واجباتها من طرف، وجهل الآخر بهذه الحقوق من طرف ثان مما قد يؤدي إلى التجاوز وتعدي الحدود. (كرداشة، ٢٠١٣،ص ٧١).

(٥) أسباب قانونية:القانون بما يتضمنه من أحكام وجزاءات دورا كبيرا فى تكريس ثقافة العنف ضد المرأة كوسيلة لفض النزاع بصورته المباشرة وغير المباشرة، وكذلك فى تأصيل سلوكيات وممارسات العنف فى المجتمعات الإنسانية، فهو لا يضع حدودا وقوانين واضحة لكل فرد يعتدي علي المرأة حتى لا يتفشي العنف فى المجتمع، وهناك من الدول من سعت لتشريع قانون خاص للعنف ضد المرأة، وأخري لا تري حتى الآن ضرورة لتشريع قانون يحمي المرأة، مبررة فى ذلك أن العنف شأن عائلي ينبغي إلا يتعدي إطارها (غريب،٢٠١١، ص ١٩٢)

(٦) أسباب اقتصادية: البطالة وانخفاض الدخل اوالشعور بالحرمان وعدم إشباع الحاجات الاقتصادية، وكلما ازداد الشعور بالحرمان ازداد القيام بالعنف، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة حيث يكون من الصعب الحصول

على لقمة العيش وكذلك النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة، إذ انه من يعول المرأة فلذا يحق له تعنيفها وذلك عبر إذلالها وتصغيرها من هذه الناحية. ومن الطرف الآخر تقبّل المرأة بهذا العنف لأنها لا تتمكن من إعالة نفسها أو إعالة أولادها (منظمة الصحة العالمية، ٢٠١٧، ص ٥٧).

(٧) أسباب شخصية:تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع العنف والاضطهاد، وذلك لتقبلها له واعتبار التسامح والخضوع أو السكوت عليه كرد فعل لذلك،مما يجعل الآخر يأخذ في التمادي والتجرأ أكثر، وقد تتجلى هذه الحالة أكثرعند فقد المرأة من تلتجأ إليه، ومن يقوم بحمايتها (الهاشمية، ٢٠١٧، ص ١١٠)

(٨) الأسباب التربوية: قد تكون أسس التربية العنيفة التي نشأ عليها الفرد هي التي تولد لديه العنف، إذ تجعله ضحية له حيث تشكل لديه شخصية ضعيفة وغير واثقة، ويؤدي إلى جبران هذا الضعف في المستقبل بالعنف، بحيث يستقوي على الأضعف منه وهي المرأة،العادات والتقاليد فهناك أفكار وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر على الأنثى مما يؤدي ذلك إلى تصغير وتضئيل المرأة ودورها، وفي المقابل تكبير وتحجيم الذكر ودوره حيث يعطى الحق دائما للمجتمع الذكوري للهيمنة والسلطنة وممارسة العنف على الأنثى منذ الصغر، وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ إليه إذ إنها لا تحمل ذنباً سوى أنها ولدت أنثى (ضيف الله، ٢٠١٨، ص٨٠)

(٩) الأسباب البيئية: فالمشكلات البيئية التي تضغط على الإنسان كالازدحام وضعف الخدمات ومشكلة السكن وزيادة السكان و...، بالإضافة إلى ذلك ما تسببه البيئة في إحباط الفرد، حيث لا تساعده على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب، فذلك يدفعه دفعا نحو العنف ليؤدي إلى انفجاره إلى من هو أضعف منه المرأة(منظمة الصحة العالمية،٢٠١٧،ص٢٥٧) .

خامساً: الآثار المترتبة علي العنف ضد المرأة:

١- الآثار الصحية: تشمل الآثار الصحية الصداع والآم الظهر وآلام البطن والألم الليفي العضلي والاضطرابات المعدية المعوية ونقص القدرة علي التحرك وتدهور الحالة الصحية عموما وقد يسجل فى بعض الحالات وقوع إصابات مميتة وغير مميتة علي حد سواء،حدوث حالات الحمل غير المرغوب فيه يؤدى الى حالات الإجهاض المتعمدة

وأنواع العدوي المنقولة جنسيا، بما فى ذلك عدوي فيروس الإيدز (كرداشة، ٢٠١٣،ص ١١٦).

٢- الآثار الجسدية:لعل من أكثر المخاطر وضوحا لدي المرأةالمعنفة كدمات في الوجه والعيون وكسور العظام و اضطرابات النوم والأرق وتصبب العرق وسرعة نبضات القلب وصعوبة فى التنفس وآلام البطن وفقدان الشهية وارتجاف الأعضاء وشحوب الوجه والذبحة الصدرية وقرحة المعدة أو قرحة الإنثي عشر والربو الشعبي أو التعذيب البطئ (عداد،٢٠١٩،ص ٨٦).

٣- الآثار النفسية: يكون من الصعب حصر المخاطر النفسية التى يخلفها العنف علي المرأة، ويمكن أن نجملها فى فقدانها لثقتها واحترامها لنفسها ورسم صورة مشوهة عن الذات شعورها بالذنب إزاء الأعمال التى تقوم بها، الوحدة والإحباط والكآبة والعجز لعدم تحقيق الأمن فى الأسرة وشعورها بالظلم والتوتر والقلق ويظهر علي تعابير وجهها غير الإرادية والشعورية، قلق مزمن يؤثر علي سلوكها وتصرفاتها،إحساسها بالذل وسرعة الشعور بالإهانة،عدم شعورها بالطمأنينة أو الاستقرار النفسي، شعورها بأنها ناقصة العقل،اضطراب فى الصحة النفسية والخوف من المستقبل وصعوبة السيطرة علي المشاعر والانفعالات، فقدانها الإحساس بالمبادرة وعدم القدرة علي اتخاذ القرار (كرداشة، ٢٠١٣،ص ١١٧).

٤- الآثار الاجتماعية:تعاني المرأة المتعرضة للعنف من مشاكل اجتماعية لعل أبرزها:

أ- التفكك الأسري: يمثل التفكك بين الزوجين مظهرا سلبيا يعبر عنه بامتناع كل منهما عن الحياة الزوجية الطبيعية، الهجر أو الطلاق أو تعدد الزوجات أو غياب أحد الوالدين لفترة طويلة.

ب- سوء العلاقة بين أهل الزوجة وأهل الزوج: ينتج عن العنف اضطرابات فى علاقات الزوجين وخصوصا العلاقة بين أهل الزوجين، فتحدث القطيعة بينهما وتكثر المشاكل، وهذا سلوك مضر يفتت عضد المجتمع وتماسكه الاجتماعي(الهاشمية،٢٠١٧،ص١١٠)

جـ- الطلاق:يتسبب العنف ضد المرأة فى طلبها الطلاق بسبب تمزق العلاقة مع زوجها المعنف، وهذا بدوره يؤدي إلي مخاطر ليس فقط علي المرأة بل علي الأبناء وتشردهم وفشلهم فى تكوين القيم الاجتماعية وعدم الثقة بالآخرين، وتشتت أفراد الأسرة جميعهم، وهذا ما يؤدي إلي غرس ثقافة العنف عبر الأجيال(عمران،٢٠١٩،ص.٦٨).

د- عدم تنشئة الأبناء وتربيتهم تربية متوازنة:عندما تعاني التربية من وجود مربيات معنفات تمارس بحثهن عن العنف والإيذاء، ستفشل عند ذلك المرأة فى إعداد التنشئة النفسية والاجتماعية المتوازنة لدي أبنائها، فأسلوب التنشئة الاجتماعية السيئ داخل الأسرة ينعكس سلبا علي حياة الأبناء (العبادي، ٢٠٠٨، ص ١٩).

هـ- جنوح الأحداث:لاشك أن أسر الجانحين تتسم بالتفكك وعدم الاستقرار الأسري، وشيوع العنف، أن الجانحين قد تربوا فى بيوت محطمة بالانفصال أو الهجر أو الطلاق أو التفكك الأسري، فشعور الطفل بالرعب وعدم الأمان داخل الأسرة يجعله سيئ الطباع فيقدم علي الانحراف والعنف (زكريا،٢٠١٩، ص٩٤).

و- إشاعة روح العدوانية بين الأفراد:يعد العدوان أحد ردود الفعل الناشئة عن التنشئة الاجتماعية السيئة والتى نتجت عن إقصاء التنشئة السليمة لأفراد المجتمع، فالشخص الذي يعاني من العنف تجده يعبرعن كبته وغضبه علي الأفراد والمجتمع من خلال العدوان الذي يظهره (احمد،ممدوح،٢٠١٨،ص ٧٠).

٥- الآثار الاقتصادية:تعتمد المرأة فى الأسرة عادة علي الأب من الناحية الاقتصادية مما يعمق حالة من التبعية الاقتصادية لديها من جهة، ويعمق حالة الهيمنة والسيطرة لدي الأزواج الذكور من جهة أخري، وفى حالة تعرض الزوجات للعنف الجسدي وبقائهن فى إطار العلاقة الزوجية، فإن احتمال تعرضهن للتهديد، خاصة فيما يتعلق فى الجوانب المادية كقطع النقود عنهن أو إعطائهن مبالغ قليلة جدا من المال ومحاسبتهم علي النفقات المادية كافة التى يقمن بها، كما تمثل هذه المواقف السلوكيات عائقا أمام أفراد الأسرة لأن يمارسوا حياتهم بشكل طبيعي وفقدان منزلها وأشياء كانت تملكها فتلجأ إلي العيش فى الملاجئ والشوارع و تكبد تكاليف اقتصادية ضخمة (كرداشة، ٢٠١٣،ص٢١١)

سادساً: الجهود الدولية للتخفيف من مشكلة العنف ضد المرأة:

١- اليوم العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة:أعلنت منظمة الأمم المتحدة فى عام ١٩٩٩ يوم ٢٥ نوفمبر من كل عام يوماعالميا للقضاء علي العنف ضد المرأة، وهو التاريخ الذي يخلد عملية الاغتيال الوحشية فى عام ١٩٦٠ للناشطات السياسيات "الأخوات ميرابال" فى جمهورية الومينكيان بأوامر من ديكتاتورها آنذاك رافييل تروخيلو، وفي إطار الاحتفال بهذا

اليوم يدعو السكرتيرالعام لمنظمة الأمم المتحدة بشكل سنوي جميع الحكومات بالوفاء بتعهداتها بوضع حد لجميع أشكال العنف ضد المرأة(ابو النصر، ٢٠١٨، ص٧٨)

٢- الوقاية من مشكلة العنف ضد المرأة:لا يوجد حاليا إلا القليل من التدخلات التى تثبت فعاليتها من الناحية العلمية، ولابد من توفير المزيد من الموارد من أجل تعزيز الوقاية الأولية من العنف الممارس من قبل الشريك والعنف الجنسي، أي الحيلولة دون حدوثهما وتتمثل إستراتيجية الوقاية الأولية التى تنطوي علي أفضل البرامج المدرسية الرامية إلي وقاية المرأة من العنف الممارس ضمن علاقات فترة التعارف،غير أنه لا يزال يتعين تقييم تلك البرامج من حيث إمكانية استخدامها ومدى تأثيرها ومن إستراتيجيات الوقاية الأولية واقامة دورات التدريب علي المساواة بين الجنسين، وتلك التى تسعي إلي تعزيز المهارات فى مجالي التواصل والحفاظ علي العلاقات،وسن تشريعات ووضع سياسات تمكن من حماية المرأة، والتصدي للتمييز الممارس ضدها، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والمساعدة علي تجريد الثقافة من العنف،ومن أنواعها (الوقاية الأولية الثانوية والدرجة الثالثة)ظهرت جهود عديدة من منظور الدفاع الاجتماعي لمكافحة مشكلة العنف ضد المرأة والتصدي لها(ابو النصر،٢٠١٨،ص٧١)

٣- حملة "اتحدوا":فى فبراير ٢٠٠٨ أطلق الأمين العام للأمم المتحدة حملته التى اتخذت عنوانا لها "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" والتى تهدف إلي منع ارتكاب العنف ضد المرأة والفتاة واستئصاله فى جميع أنحاء العالم وتدعو حملة "اتحدوا" الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات النسائية والشباب والقطاع الخاص ووسائط الإعلام ومنظومة الأمم المتحدة برمتها إلي التضافر فى التصدي للآفة العالمية المتمثلة فى ارتكاب العنف ضد المرأة والفتاةوللتصدي لهذه المشكلة، حدد الأمين العامة لمنظمة الأمم المتحدة أهداف ترمي حملة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة إلي بلوغها فى جميع البلدان فى عام ٢٠١٥(هيئة الأمم المتحدة،٢٠٠٨).

٤- المجلس القومي للمرأة:وفي مصر يقوم المجلس القومي للمرأة بجهود عديدة لمكافحة مشكلة العنف ضد المرأة، من هذه الجهود نذكر:

القيام بالعديد من البحوث والدراسات العلمية الميدانية لرصد ومسح مشكلة العنف ضد المرأة، وذلك من حيث الأشكال والأطراف والمناطق والأسباب والنتائج المسببة للعنف ضد المرأة، تنظيم العديد من الندوات والمؤتمرات لتدارس المشكلة، نذكر منهم علي سبيل المثال: مؤتمر تحت عنوان اليوم العالمي للقضاء علي العنف ضد المرأة وذلك علي فى ٢٥

نوفمبر ٢٠١٢ تزامنا مع الاحتفال باليوم العالمي للقضاء علي العنف،عمل بروتوكولات عديدة مع بعض الوزارات المعنية، نذكر منها علي سبيل المثال: بروتكول مع وزارة الداخلية لدعم وتعزيز أطر التعاون بين الطرفين فى مجال حماية المرأة والتأكيد علي احترام حقوقها، ويمكن البروتكول تبادل الطرفين للإحصاءات والبيانات الخاصة بشكاوي العنف ضد المرأة، وتسهيل عمل محامي مكتب الشكاوي بالمجلس فى متابعة شكاوي العنف أو التحرش الواردة لأقسام الشرطة ثم وضع مقترح مشروع قانون شامل لحماية المرأة من العنف، ثم رفعه إلي رئاسة الوزراء تمهيدا لمناقشته فى مجلس النواب القادم (٢٠١٥)،إطلاق مبادرة توعوية للقضاء علي العنف تحت شعار "اكسري حاجز الهوان"... من حقك تعيشي فى أمان" وذلك فى يناير ٢٠١٤، إصدار مجموعة من المطبوعات عن العنف ضد المرأة.فى ضوء مطالبات المجلس قامت وزارة الداخلية بإنشاء وحدة متخصصة لمكافحة العنف ضد المرأة تابعة لقطاع حقوق الإنسان والتواصل المجتمعي بالوزارة،التصدي لختان الإناث والتصدي لزواج القاصرات، إنشاء مكتب الشكاوي المرأة، تخصيص خط ساخن لتلقي الشكاوي هو (٠٨٠٠٨٨٨٣٨٨٨)(المجلس القومى للمرأة،٢٠١٥-٢٠٢٠)

- الشريط الأبيض :White Ribbon القضاء علي العنف ضد المرأة لا يمكن أن تتكفل به الدولة وحدها لأن الدولة بناء أساسه الفرد والجماعة التى تعيش تحت لوائها وقد أسست العديد من الدول المتقدمة إستراتيجيات واعدة كإستراتيجية الشرط الأبيض "White Ribbon وضعت فى كندا (١٩٩١) وامتدت إلي ٤٧ دولة وتعمل علي إشراك الرجل فى استباق العنف ضد المرأة والوقاية منه عن طريق تعديل أنماط السلوك الاجتماعي والثقافي للمرأة والرجل وضرورة الاعتراف بأهمية الدور الذي تلعبه الحركات النسائية والمنظمات غير الحكومية فى كافة أنحاء العالم من أجل رفع درجة الوعي والتخفيف من حدة مشكلة العنف ضد المرأة (الهواشي٢٠١٩،ص ٢٥١).

- وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل بوزارة العدل من اختصاصها رفع الوعي بأن العنف ضد المرأة والطفل جريمة يعاقب عليها القانون، تنفيذ دورات تدريبية للتعريف بالعنف وأنواعه وأشكاله وكيفية مكافحته بالتعاون مع جميع الجهات، تقديم البحوث والدراسات المتعلقة بالمشكلة بالتعاون مع جميع المؤسسات،تقديم البحوث والدراسات المتعلقة بالمشكلة بالتعاون مع جميع المؤسسات والهيئات والمنظمات منها المحاكم بمختلف درجاتها،النيابات المتخصصة، إدارة العون القانونى بوزارة العدل،وحدة حماية الأسرة والطفل، المجلس القومي

لرعايــة الطفولة،مفوضــية نــزع الســلاح والتســريح وإعــادة الــدمج والتأهيــل، حقــوق صــحية للضحايا،الحقوق القانونية لضحايا العنف (الزبير، ٢٠١٠، ص١٢)

المراجع العربية:

ابن منظور(١٩٥٧)، معجم المصطلحات العربية

أبو المعاطي، ماهر علي (٢٠٠٥)، الخدمة الاجتماعية فى مجال رعاية الشباب، معالجة علمية من منظور الممارسة العامة، القاهرة، زهراء الشرق.

---------- (٢٠١٠) البحث الاجتماعي فى الخدمة الاجتماعية، القاهرة، زهراء الشرق

أبو النصر، مدحت محمد (٢٠٠٥)، قواعد ومراحل البحث العلمي،دليل إرشادي فى كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه،القاهرة، مجموعة النيل العربية. .

---------- (٢٠١٨) الدفاع الاجتماعي وجرائم العنف، القاهرة، المكتبة العصرية، ط٣ أحمد،

احمد، ممدوح صابر (٢٠١٨)اشكال العنف الأسري الموجه ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات فى العلاقات الزوجية، المجلية الدولية التربوية المتخصصة،مج١، العدد٨.

إبراهيم، عطيات أحمد (٢٠٠٤)، التدخل المهني بطريقة العمل مع الجماعات لمواجهة العنف بين الطالبات المغتربات،المؤتمر العلمي السابع عشر، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

بدران،حمدى أحمد(٢٠١٤)،العنف الأسرى دوافعه وآثاره والمكافحة،عمان،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

بنات، سهيلة محمود (٢٠١٦)،العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفية علاجه،الأردن، دار المعتز للنشر والتوزيع،ط١.

زايد، أحمد وآخرون، (٢٠٠٢)، العنف فى الحياة اليومية فى المجتمع المصري، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

زايد، أحمد (٢٠١٠)، تقرير إقليمي عن الدراسات المسحية للمشروعات الموجهة للمرأة العربية فى مجال الاجتماع، القاهرة، منظمة المرأة العربية، ط٢.

زهران، فريد وآخرون (٢٠٠٤)، العنف ضد المرأة فى مصر،القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية.

زكريا،ميسن صبيح (٢٠١٩)العنف الزواجي الأسباب والمظاهر، مجلة البحث العلمي فى الآداب، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع ٢٠، ج٤.

ضيف الله، عالية أحمد (٢٠١٨)،العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية دراسة مقارنة، الأردن،دار الشروق للنشر.

عبد العزيز، هالة محمد (٢٠٠٧) الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية والحد من مشكلة العنف لدي طالبات المرحلة الثانوية الفنية التجارية،رسالة دكتوراه غيرمنشورة،جامعة حلوان،كلية الخدمة الاجتماعية.

عداد، و سام نجوش وآخرون(٢٠١٩)، العنف الأسري وعلاقته بالصحة النفسية لدي المرأة المعنفة، مجلة دراسات فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٢، ع ٤.

عمران، أسماء حسني (٢٠١٩) المساندة الاجتماعية كمتغير فى التخطيط لتحقيق الحماية الاجتماعية للمرأة المعنفة، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مجلة الخدمة الاجتماعية، ع ٦١، ج٦.

غريب،هنادى زينهم (٢٠١١)،معالجة قضايا العنف ضد المرأة،رسالة دكتوراة غير منشورة،المنوفية،كلية الآداب.

فهيم، جانيت عزيز، (١٩٩٩)، متغيرات البيئة الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالعنف نحو المرأة، دراسة مقارنة من الطبقة العليا والدنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الإنسانية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، جامعة عين شمس.

كرداشة،منير على (٢٠١٣)،العنف الأسرى سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة،إربد،عالم الكتب الحديث.

وهدان، أحمد،(١٩٩٦)، منع جرائم العنف، ورقة عمل مقدمة إلي المؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

الصاوي، مني محمد (٢٠٠٧)، العنف الأسري ضد المرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنصورة، كلية الآداب.

العطار، سمير عادل (٢٠٠٠)جرائم عنف الآباء ضد الأبناء تحليل سوسيولوجي، المؤتمر العلمي السنوي، مركز دراسات الطفولة، القاهرة، جامعة عين شمس.

الهاشمية، صفية عبد الله (٢٠١٧)، اتجاهات طلبة الجامعة نحو مشكلة العنف ضد المرأة ودور الخدمة الاجتماعية للحد منها، دراسة ميدانية مطبقة علي طلبة جامعة السلطان قابوس، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

العبادي، اعتدال (٢٠٠٨)، العنف الأسري من منظور إسلامي،عمان، دارين الجوزي للنشر والتوزيع

الهواش، نادية محمد (٢٠١٩)، استباق العنف ضد المرأة فى القانون الدولي، آلية فعالة للحماية، مجلة استشراف للدراسات والأبحاث القانونية، ع٢.

الزبير، رجاء عبد الله (٢٠١٠)، سياسات الدولة فى مكافحة العنف ضد المرأة والطفل، مجلة العدل، ع٣٠

مركز النظم العالمية،أشكال العنف ضد المرأة(٢٠١٧(

هيئة الأمم المتحدة (٢٠٠٨)، حملة الأمين العام للأمم المتحدة، اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة، إعداد قسم خدمات الشبكة العالمية فى إدارة شئون الإعلام، قاعدة بيانات الأمين العام للأمم المتحدة عن العنف ضد المرأة

تقريرهيئة الأمم المتحدة (٢٠١٧)، دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة

هيئة الأمم المتحدة (٢٠١٧)، لجنة حقوق الإنسان، العنف ضد المرأة،المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثانية والستون، إدماج حقوق الإنسان للمرأة والمنظور الذي يراعي نوع الجنس،العنف ضد المرأة

المجلس القومي للمرأة،الإستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١٥- ٢٠٢٠)، جمهورية مصر العربية، ط١

المجلس القومي للمرأة (٢٠١٣)، دراسة ميدانية عن العنف ضد المرأة، الجيزة

الجهازالمركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩)، جمهورية مصر العربية، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، مجلة بحوث ودراسات السكان، مجلة نصف سنوية،ع ٧٢

منظمة الصحة العالمية(٢٠١٧)، التقديرات الإقليمية والعالمية للعنف الموجه نحو المرأة

وزارة التضامن الاجتماعي،العنف ضد المرأة ووضعه (٢٠١٣)،القاهرة، دراسة حالة للنساء المعنفات، تقييم أداء مركز استضافة المرأة، الإدارة العامة لشئون المرأة.

مشروع دعم حماية المرأة(٢٠١٠)،دليل المؤسسات العاملة فى مكافحة العنف ضد المرأة، ط١

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة،حقوق الإنسان،٢٠١٥

المراجع الأجنبية

Dary Williana (2008), International encycolopedia of the social science and edition, vol6, mocmillan, Reference, USA.

Timberlake, Elizabith march et al (2002), the general method of social work practice MC, mahon Generalist perspective, 4th ed boston, Allyn and Bacon.